

Arab Journal

of Administrative Science

A Referred Journal, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

المجلة العربية للعلوم الادارية

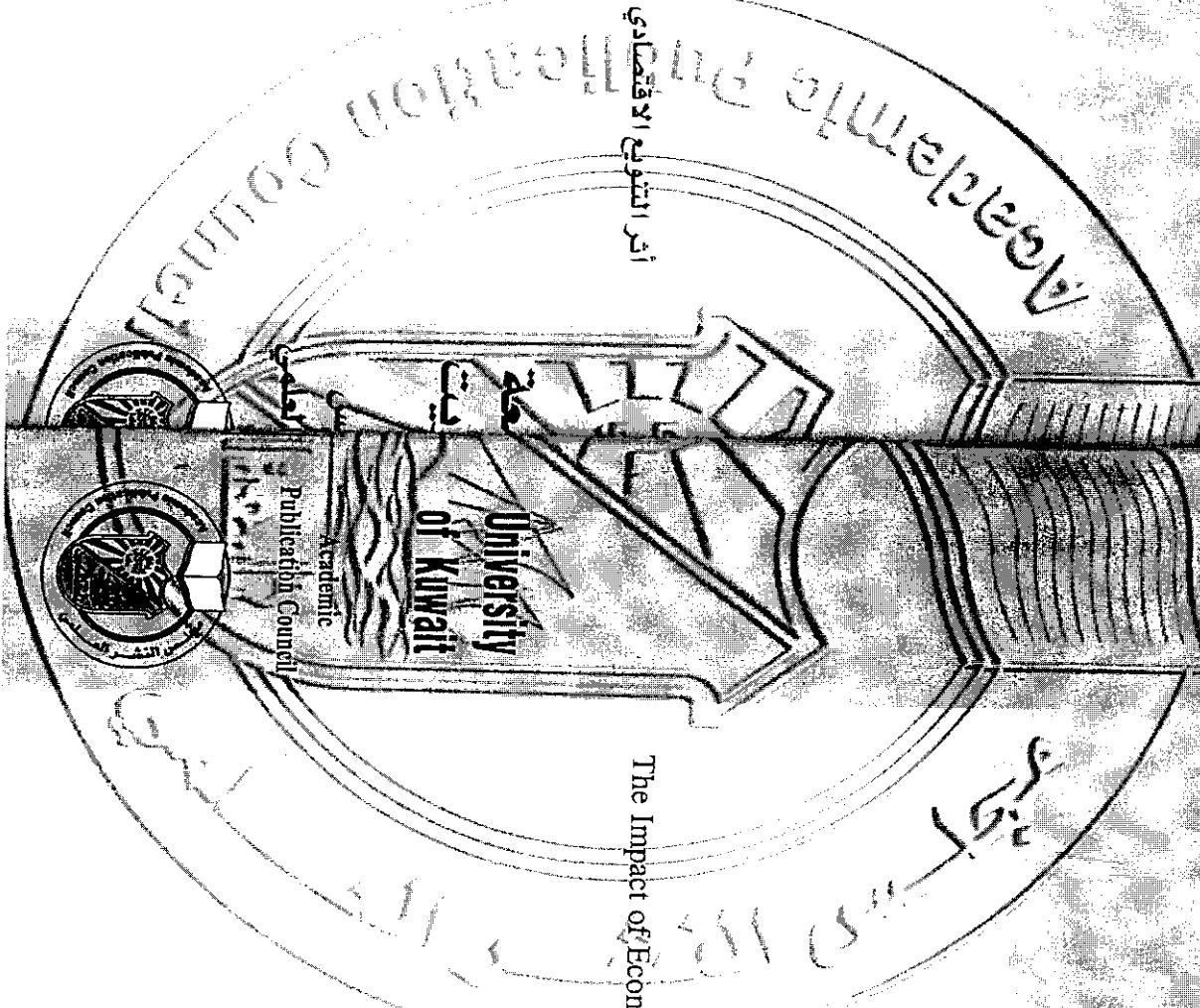
مجلة محكمة تصدر عن مجلس انتشار المطبوعات - جامعة الكويت

أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي في السعودية

ممدوح عوض الخطيب

The Impact of Economic Diversification on the Non-Oil
Economy Growth

Mamoud A. Al-Khatib



أثر التمويل الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي

مدونح عوض الخطيب
جامعة الملك سعود، الرياض
الملكة العربية السعودية

المذخص

تناولت الدراسة أثر التمويل الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠. تم تقدير التمويل الاقتصادي اعتماداً على مؤشر جيبي، ومعدل هيدنفال - هيدرشمبل. أظهرت نتائج التقدير زيادة درجة التمويل في الاقتصاد السعودي، حيث بلغ معدل الناتفاص النفطي لعامل هيدنفال ولمؤشر جيبي (١٠٨٤٦٪) (١٠٩٦٪) على التوالي. ودرس أثر التمويل على النمو الاقتصادي وذلك بربط معدل النمو في القطاع غير النفطي بمقدمة تابعها بمعدلات نمو كل من مخزون رأس المال، وقومة العمل، وسرير بديل النفط، إضافة إلى درجة التمويل الاقتصادي، ومتغير صوردي، واستخدمت طريقة المراعات المعاكير العاملية في التقدير. وبيّنت الناتفاص النفطي الكسي للتمويل على النمو الاقتصادي الإجمالي في المملكة، وأنه الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي. وبذلك فقد صاحب تزايد درجة التمويل في الاقتصاد السعودي نمواً ملحوظاً في الناتفاص النفطي الإجمالي للقطاع غير النفطي، وعلى الرغم من تمكن الاقتصاد السعودي من رفع درجة التمويل الاقتصادي وتحقيق النمو في القطاع غير النفطي، فإن بعض المؤشرات الإحصائية حازت تدكين مستمرأً لاعتماد الاقتصاد السعودي على النفط، ومنها ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الحكومية الفعلية، وارتفاع نسبة المصادرات النفطية من جملة المصادرات السلطانية، وهو الأمر الذي يتطلب تحفيز التمويل في الإيرادات الحكومية والمصادرات السanguine إلى جانب التمويل في بقية الإنفاق، ومن ثم التوصية بضرورة تنويع الإيرادات الحكومية والصادرات السanguine، والتوكيل على النشاطات الاقتصادية التي تشكل الملاحة مدخلاً انتاجياً مهماً فيها، والتوسّع في شناطط الزراعة والصناعة التحويلية والسباك.

مصطلحات علمية
التمويل الاقتصادي، تمويل القاعدة الاقتصادية، النمو الاقتصادي، القطاع غير الاقتصادي، القطاع النفطي السعودي.

١١٩ مليون ريال إلى ٦٣١٣٢ مليون ريال، أي من ١٪ إلى ١١٪

القطاع النفطي، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي ياسعراً ثابتة خلال الفترة

الإقليمي ومعدلات نموه..
الإيجازات المختارات،
الإقليمي والغيرات الحكومية، والإنفاق العام،
ويمكن ثم في مستوى الناتج المحلي

يعرف بحسب سيريب سري النقطية، الناجم من تذبذب الإيدادات الاستقرار في مستويات الاستثمار

بالأسعار السابقة، من ١٠٦٠ ممليون
ريال عام ١٩٧٠م، إلى ٣٩٩٦
مليون ريال عام ٢٠٠٨م، بمعدل
نحو سنوي ثابت قدره ٥,٩٪،
وبنحو ٧٪ ضعفاً، وذلك على رغم
انخفاض الإعلانات الإنتاجية

الإجمالي في القطاع النفطي بالأسعار الثابتة بمعدل سوري ثابت قدره ١٨٪، وأدى ذلك إلى تناقص نسبة إسهام القطاع النفطي من الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة من ٤,٣٪، وتلاقيه بنسبة ٩,٢٪، عام ١٩٧٠، عام ١٩٧٤، وتلاقيه بنسبة ١١٪.

٤ - يبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي للصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة ٦,٦٪، وارتفاعت إسهامات هذه الصناعات في الناتج الزراعي.

الحادي عشر / ١٣ حمل / ٢٠٠٧

السعودية قد حققت إنجازات مهمة على
طريق تطهير القاعدة الاقتصادية، وبنلت
ومن المسار

- زيادة عدد المصانع العاملة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠م، من ١٦٧ مصنعاً والاستثمارات

حيث نجد ملهمة يمكن تقويم نتائجها من جهوداً تخصص بعض المؤشرات والمتغيرات خلال تفاصيل تفاصيل

بلغ الإجمالي فيهما من ٦,٨ مليون ريال إلى ٣٥٩٥٣ مليون ريال.

والنسبة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ م على النحو الآتي (مؤسسة النقد العربي)

ويثير هذه المؤشرات بوضوح التغابط الممكّلة المهمة التي حدثت يومياً.

السعدي، ١٠٩ (٢٠٠٣).

بيان يصدره رئيس مجلس إدارة مؤسسة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في الافتتاح السنوي خلال العقوبات الأربع الماضية، بهدف تزويد القاعد

بالأسعار الثابتة أكثر من المتغير
عشرة مرة، وارتفاعت إسهامات

الاقتصادية. ولكن استعراض تسلسلي المؤشرات، وإن كان يعطي فكرة عامة عن توجه الاتجاهات نحو نهاية هذه التمهيد.

القطاعات غير النفطية في المائة
الم المحلي الإجمالي من ٣٦٪ إلى ٩٩٪.

المؤشرات المستخدمة في قياس التغذية على المولال الأولية والاستخراجية التي تتعرض لأسعارها وعائداتها لنقلبات عنيدة نتيجة للحكم الشركات متعددة الجنسية في الاقتصادى، ويخصص القسم الرابع لقياس مؤشرات التغذية الاقتصادية، وبهتم القسم الخامس بتحليل العلاقة بين التغذية والنمو الاقتصادي، أما القسم الأخير فلتحصص أهم بعوائق التمويل المستقر لخطط التنمية فيها.

أثابا لم ترتبط مؤشرات التربوية الاقتصادية
بالنمو الاقتصادي من خلال نموذج قياسي
لتبيان طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين
ومعنويتها.

التمويل الاقتصادي في المصانع - تأثير المصانع على التضخم
وغيرها من المؤشرات الاقتصادية

يُنطَلِّقُ به التدريب في
البيئة والبساطة، يجذِّب الجُهُودَ ويسْبِّحُ
والطاعم والفنادق، النقل والتخزين
والاتصالات، خدمات المال والتأمين
والعقارات وخدمات الأعمال، خدمات
جماعية ولجتماعية وشخصية، الخدمات
الحكومية.. ولهذا الغرض، سُيتم تقديم
مؤشر إحسانيين للتنوع وهما: مؤشر
جيئي، ومعامل هيرفندال—ميرشمان. وبعد
قياس هذين المؤشرتين خلال فترة الدراسة،
سيتم تقدِّير معدل تغيرها لمعرفة فيما إذا
زادت درجة التنوع أم نقصَّت، ومن ثم
يمكِّن اتخاذ إجراءات السُّنْدُلية لحلِّ المشاكل
وتحقيق التقدِّير.

ويجب بحسبه ترتيب الم المحلي الإجمالي غير النفطي، لمعرفة مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي تتألف هذه الدراسة من ستة أقسام سعودية.

- ٣ - تقليل المخاطر التي يتعرض لها البهكل الإنتاجي، يؤدي التنويع والتطوير المالي، يسهم التنويع والإنتاجي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، and Soderling, 2001) (Berthelemy Ramcharan, 2006) (Romer, 1990) (Fenestra et al., 1999)

- تقليل المخاطر رئيس المال البشري والتطوير المالي، يسهم التنويع والإنتاجي إلى تحقيق عدة مزايا الاقتصادى في زيادة إنتاجية العمل من جراء تقليل مخاطر اعتماد عدد قليل من المنتجات، فعدت انخفاض أسعار المنتجات المقدمة، أو عدد محدود من المنتجات، فعدت تقوية العلاقات الشابكية فيما بينها، وينجم عن ذلك كثير من التأثيرات الخارجية في الإنتاج (Externalities) التي تتعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي (Herzer and Nowak-Lehman, 2002)

٤ - رفع معدل التبادل التجارى: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أوارتفاع - أسعار الواردات إلى تدُّ في مستوى معدل التبادل التجارى، فعندما تعمد التجارة التبادل على هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي إلى بالضرورة إلى تعريف الهيكل النشطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها (Zillbotti, 1997)

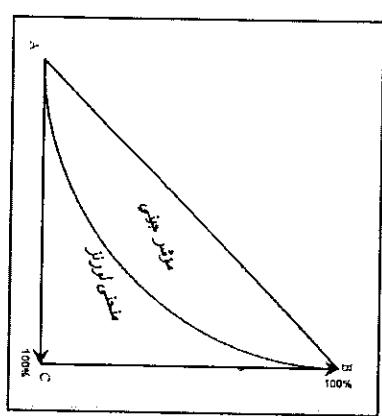
٥ - تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الإنتاجي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية (Acemenglu and Zillbotti, 1997)

٦ - تقوية العلاقات الشابكية فيما بينها، وينجم عن ذلك كثير من التأثيرات الخارجية في الإنتاج (Externalities) التي تتعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي المنتجات عدد القطاعات الاقتصادية المتوجهة نحو إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية (Heiko, 2008)

٧ - تقليل التبادل التجارى: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية، مع استقرار أوارتفاع - أسعار الواردات إلى تدُّ في مستوى معدل التبادل التجارى، فعندما تعمد التجارة التبادل على هذا المنتج لأسباب داخلية أو خارجية سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل انخفاض أسعار الواردات نتيجة للوند المهم الذي ييشله هذا المنتج في ترجيح الأرقام الفياسية لأسعار الصادرات، أسعار الواردات تتباين اللوند المهم من النتائج السلبية الناجمة من توزيع مصادر الإنتاج سوف يقلص الإنتاجي للمخاطر. وبالمقابل، فإن إنخفاض أسعار الصادرات تزويج المخاطر الإنتاجي من جراء وذلك يعني خسارة الدولة من جراء تجارتها الخارجية. أما عندما تتغير الأعتمد المفترض للأقتصاد على متغير محدد إياً كان نوعه ومصدره، فقد بينت دراسة Koren and Tenreyro, 2007) أن الـhebikl الإنتاجي لا يحصل أبداً دولية يتعرض رقم القياسي لأسعار الصادرات للخطر عندما يتخصص في السوق تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى قطاعات ذات درجات عالية من التقلبات، وعندما تكون التركيبة تقييم الخسائر الناجمة عن تقلب المحلي الإجمالي الناجم من زيادة درجة التوقيع الاقتصادي ستدوى أسعار السلع المصدرة، ومن ثم إلى

الخطاهمرة المدرسية أو عدم توزيعها بشكل يشكل

المؤشرات يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) مثل معامل الاختلاف، وبعضاً يعتمد على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، وبعضاً يعتمد على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هدريفنفال - هيرشمان الذي يعد المؤشرات أولى متساو بدل ترکزها. وبعد مؤشر جيني (Gini Coefficient) من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها. ويعرف مؤشر جيني بنسبة المساحة الممحورة بين منحنى لورنر وقطر المثلث (AB)، ومساحة المثلث قائم



الشكل (١) - مؤشر جيبي
في هذال عدة صيغة لحساب مؤشر

١٢

التصاعد للمتغير الكلي ($\text{المحصلة المطلوبة من}$
 $\text{المدار}\left(\text{المحلي الإجمالي}\right)$) الذي يمثل على
 $\text{النهاية}\left(k\right)$ التكرار التبمجي التسبيبي
 $\text{حيث}\left(x_k - x_{k-1}\right)\left(y_k + y_{k+1}\right) = 1 - \sum_{k=1}^n$

وكل منها لها مفهومها الخاص، فبعض المؤشرات يعتمد على قياس ظاهرة التشتيت (Dispersion) مثل معدل الاختلاف، وبعضها يعتمد على مفهوم التنوع (Diversification) مثل قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، وبعضها تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضاً كثيرة ومنها توزيع المدaij الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في المسابقات القومية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ماتج تحظى بنتائج غير نظرية، وبنية المسالدات وتوزيعها بين نظرية وغير الإيدادات الفعلية للحكومة وبين نظرية وغير نظرية، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتربية والتجارة (UNCTAD) في مارساتها لتحديد الدول الأقل نمواً، معياراً لتتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة، ومقدار الاستهلاك الغربي من الكهرباء، ومقدار التركيز في المصادرات.

وفيما ي يأتي تعريف موجز بالمؤشرات المستخدمة في إطار هذه الدراسة لقياس التنويع الاقتصادي:

- تعزيز التنمية المستدامة: اثبتت بعض الدراسات (Acemoglu and Zilibotti, 1999), (Romer, 1990), (Dawe, 1990) التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن الأقتصادي من الوصول إلى تجارة الصناعي من موارد أولية وتقنية ويدعى الصناعي. وهناك دول أخرى يعتمد تنويع عاملة مدربة يمكن الترسّس باتجاه الإنتاج الصناعي. وأقلاع الصناعية فيها على المنتجات صغيرة الأقاعة الصناعية، أو على قطاع السياحة أو ومتروسطة الحجم، أو على الصناعات الثقافية في الصناعات البتروليكية، والصناعات الخدمية العالمية. وتسمى الدول النفعية بشكل عام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالتوسّع المستهلكة للطاقة؛ كصناعة الحديد والأمنديم والخزف والإسمنت والصناعات ذات الكثافة والرسمالية العالمية، بمعنى أن تجارة الدول في المجال تنويع القاعدة الاقتصادية تتطلب بالخلاف المزايا النسبية لمعانصر الإنتاج المتوفّرة فيها.

ووهكذا، فمن المتوقع في الدول النامية عموماً والنفعية خصوصاً، أن يكون لزيادة درجة التنويع الاقتصادي أثار إيجابية واستقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أكدت هذه الدراسات تحرك اليميك الإنتاجي خلال عملية التنمية من الصناعات الأولية تقليداً إلى الصناعات الأقل تقدماً، وتلاشى التقليبات الناجمة من الصناعات على المستوى الكلي عبر عملية التحويل، وتتفاصل درجة الترکيز القطاعي في المراحل الأولى لعملية التنمية، وتزيدتها في

المقدمة النسبية لمعانصر الإنتاج؛ فعدمتا توافر عناصر الإنتاج الزراعي من أراض القطاع ومهماه ومتناه، يمكن الترسّس في إنتاج الصناعي من مواد أولية وتقنية ويدعى الصناعي. وهناك دول أخرى يعتمد تنويع عاملة مدربة يمكن الترسّس باتجاه الإنتاج الصناعي. وأقلاع الصناعية فيها على المنتجات صغيرة الأقاعة الصناعية، أو على قطاع السياحة أو ومتروسطة الحجم، أو على الصناعات الثقافية في الصناعات البتروليكية، والصناعات الخدمية العالمية. وتسمى الدول النفعية بشكل عام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالتوسّع المستهلكة للطاقة؛ كصناعة الحديد والأمنديم والخزف والإسمنت والصناعات ذات الكثافة والرسمالية العالمية، بمعنى أن تجارة الدول في المجال تنويع القاعدة الاقتصادية تتطلب بالخلاف المزايا النسبية لمعانصر الإنتاج المتوفّرة فيها.

حسابي ٨٨,٧٪. وكانت أعلى نسبة عام ١٩٧٦ (٨٥,٣٪)، وأعلى نسبية

قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي يبيّن توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩ حسب نوع النشاط الاقتصادي (مؤسس النقد العربي السعودي، ٢٠٠٩)، أن حصة قطاع التعدين والتجهيز الذي يشمل قطاع الإستخراج النفطي الخام والغاز الطبيعي، من الإجمالي لقطاعات الكثيرة التي يتكون منها ذلك سوق يتم الاعتماد على كل من مؤشر جيبي ومعامل هيرفندال لقياس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد توصلت من ٥٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٧٪ عام ٢٠٠٨، وقد بساحت قيمها ٤٣,٦٪ عام ١٩٨٥، كما بلغت أقصى مقدار التنويع في النشاط الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠، أما قطاع متخصصها الحسابي ٧١٪، فيما الصناعة التحويلية، فقد بلغت نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي ٩,٦٪ عام الملحق رقم (١) والممثلة في الشكل البياني (٢).

وأستخدم بتوسّع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الشهريّن لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما قالت منظمة الأمم المتحدة للمجارة والتنمية (UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير. ويعرف معامل هيرفندال-هيرشمان بالصيغة التالية:

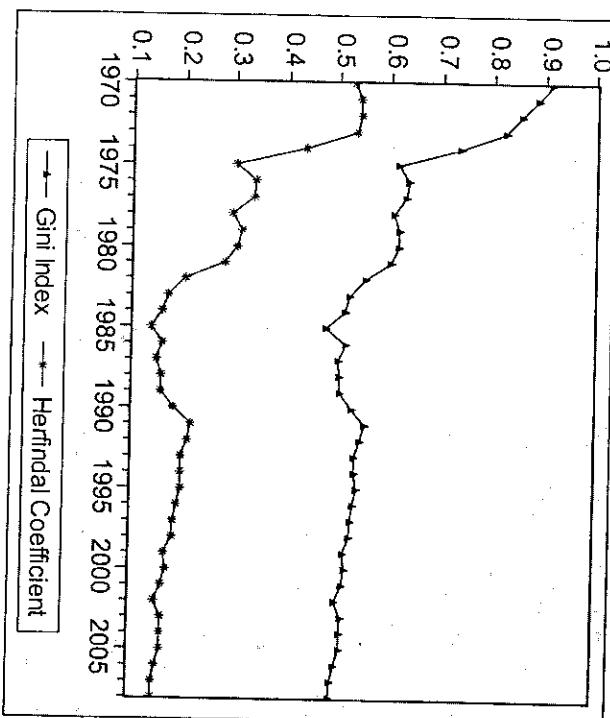
$$H = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^N (\frac{x_i}{\bar{x}})^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}$$

حيث:

$$x_i = \sum_{j=1}^n \frac{y_j}{x_j}$$

$$\bar{x} = \sum_{i=1}^k \frac{x_{i-1}y_i}{x_i}$$

ولدى تطبيق هذه الصيغة على مسساب التنويع الاقتصادي، فإن المتغير \bar{x} هو التكرار التجمعي النسبي لـ x_i عدد النشاطات، n ذات النشاط (i)، (X) الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات، N عدد النشاطات، x_i ناتج الصنف (الذي يمثل المساحة الكلية) والواحد أي هيرشمان بين الصنف والواحد أي $(1-H) \leq 0$) فلن كان صفرًا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، ولذا كان واحداً صحيحاً فإن مقدار التنويع يكون معدوماً، وهي الحال التي يكون فيها الإنتاج متركزاً في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسمم بقية النشاطات بآلية حدمة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ.



التشبه بالماحوظ بين كل من معامل

هيرفندال ومؤشر جيني.

ارتفعت قيمة مؤشر جيني خلال

الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥، التي تراوحت ما

بين ١٢،٩٠-٧٣٤، ثم انخفضت بشكل

متواصل لتبلغ أدنى قيمها ٧٤،٧٣٠ عام

في المملكة بين ١٩٨٥ و١٩٨٥، وبلغ

يوكده معامل الارتباط البسيط والمرتفع

بيتها، والمساري ٩٠،٩٨٧، كما يستنتج من

تقديم مؤشر التمويل الاقتصادي، وهذا

يؤكده معامل الارتباط البسيط والمرتفع

في المملكة بين ١٩٨٦ و١٩٨٦، مما يقتضي

انخفاض قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة

كانت قيمة المعامل بحدود ٠٠٥ وبلغت

١٤٧٪، وإنخفاض بمعدل سنوي قدره

وأستمر هذا التمويل الاقتصادي منذ
التسعينيات الميلادية، سيسحبه النمو
الاقتصادي. فالعلاقة بين بين مؤشر
النحو الاقتصادي، حيث استطاعت
المملكة أن تهبي قطاعاتها المختلفة
وتؤسسه وتجعلها أكثر تنوعاً.

تأثير التمويل الاقتصادي على النمو

الاقتصادي

أبرز فحص مؤشرات التمويل
الاقتصادي وأشكالها البيانية ومعدلات
تغيرها الاتجاه الواضح لتناقصها خلال
زيادة درجة التمويل الاقتصادي (انخفاض
فالعلاقة بين مؤشرات التمويل والنحو
الاقتصادي علاقة طردية، وهذا يعني أن
مستترتفع معدلات النحو الاقتصادي. لأن
الاقتصادي علاقه طردية، وهذا يعني أن
قيمة المؤشرات) سوف يسحبها ارتفاع
في معدلات نحو الناتج المحلي الإجمالي.
ومن ثم، فإن طبيعة العلاقة بين مؤشرات
التمويل الاقتصادي ونمو الناتج المحلي
الإجمالي، محسومة أصلاً وليس بحاجة
إلى تحليل، وهذا ما يؤكده حساب معاملات
الارتباط البسيطة بين معدل نحو الناتج
المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وكل من
مؤشر جيني، ومعامل هيرفندال، والتي
بلغت على التوالي: ٠٧٠،٠٧٣،٠٧٦،
ويوضح الشكل رقم (٣)، نقاطه الاستثنائي بين معدل
نحو الناتج المحلي الإجمالي؟ أي هل حققت
فإنما تحدثت المملكة مبدئياً من زيادة درجة
التمويل الاقتصادي بلوغ هدف آخر مكملاً
لتوجه الاقتصادى بلوغ هدف آخر مكملاً
فإنما تحدثت المملكة مبدئياً من زيادة درجة
نحو الناتج المحلي الإجمالي؟ أي هل حققت
فهل يصحب ذلك ارتفاع معدلات
التمويل الاقتصادي بغضون مؤشرات
فإنما تحدثت قيمته ما بين ٥٤٣ إلى ٥٥٤،
الفترة المدرسية، وأن المملكة قد نجحت
تسبيباً في تحقيق هدفها الاستراتيجي في
تمويل قاعدتها الاقتصادية.

أن الاقتصاد السعودي أصبح أكثر تتنوعاً،
 مما يدعم الافتراض بأن درجة التمويل
الاقتصادي في المملكة قد ازدادت خلال
التمويل الاقتصادي. ويتيح تحقيق هدف
فتررة الدراسة، وبين ذلك على نجاح المملكة
النسبي في تحقيق هدفها في زيادة درجة
تغيرها الاتجاه الواضح لتناقصها خلال
زيادة درجة التمويل الاقتصادي (انخفاض
فالعلاقة بين مؤشرات التمويل والنحو
الاقتصادي علاقة طردية، وهذا يعني أن
مستترتفع معدلات النحو الاقتصادي. لأن
الاقتصادي علاقه طردية، وهذا يعني أن
قيمة المؤشرات) سوف يسحبها ارتفاع
في معدلات نحو الناتج المحلي الإجمالي.
ومن ثم، فإن طبيعة العلاقة بين مؤشرات
التمويل الاقتصادي ونمو الناتج المحلي
الإجمالي، محسومة أصلاً وليس بحاجة
إلى تحليل، وهذا ما يؤكده حساب معاملات
الارتباط البسيطة بين معدل نحو الناتج
المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وكل من
مؤشر جيني، ومعامل هيرفندال، والتي
بلغت على انتاج النفط وتصديره، فإن
مرتكزاً على انتاج النفط وتصديره، فإن
ارتفاع الإيرادات الفعلية، سيؤدي حتماً إلى
ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي،
ومنه إلى ارتفاع قيمة مؤشرات
التمويل، حيث كانت عوائده وأيراداته مرتفعة،
وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة مؤشرات
التمويل الاقتصادي يعني أن الاقتصاد
السعودي كان يحقق تنوعاً ضئيلاً أو
اختلافاً ملحوظاً عن مؤشر هيرفندال
للتمويل الاقتصادي الذي تراوح قيمته بين
٣٤٪،٣٦٪،٣٨٪،٣٩٪،٤٠٪،٤٢٪،٤٣٪،
وكذلك الأمر بالنسبة للمؤشر هيرفندال
لتتوسع الصادرات الذي تراوح قيمته بين
١٩٧٣،١٩٨٦،١٩٩٦،٢٠٠٠،٢٠٠١،٢٠٠٢،
للتتواءم إلى إعادة حساباتها وتتوسيع قاعدتها
العالية، وهذا ما دفع البلدان المصدرة

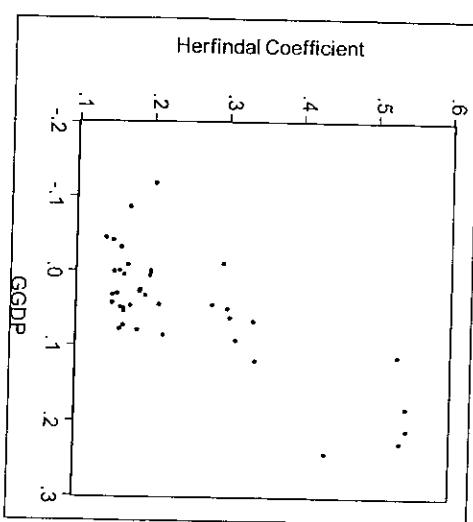
ارتفاع الإيرادات النفطية يعني زيادة أهمية
وزيادة معدل النحو الاقتصادي. ولكن
هيرفندال، التي توسيع العلاقة الطردية بين
المتغيرين.

وبالتالي إلى أن القطاع النفطي هو
مصدر اختلال التمويل الاقتصادي، وسيب

ارتفاع الإيرادات النفطية، سيسحبه النمو
الاقتصادي، ومن ثم سيترجم عده انخفاض
القطاع النفطي إنما ما قورن بقيمة القطاعات
الاقتصادية، ومن ثم سيترجم عده انخفاض
الاقتصادية، ومن ثم سيترجم عده انخفاض
النحو إلى إعادة حساباتها وتتوسيع قاعدتها

(ملفحت نسبية الإنفاق على البحث

التجدد، والابعداد عن حادثة (Steady state) محلية الإجمالي والتخطير من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية عام ٢٠٠٣م٪ ١٤٪ وذلك حسب تقرير اليونسكو لعام ٢٠١٠م). لهذه الأسباب جميعاً لا يبيو نموذج رومر الإطار النظري الأمثل لتفسيير النمو في الدول النامية، حيث يتبقى الإيرادات النفعية المرتبطة بالموارد الطبيعية أهم العوامل



الشكل (٣): العلاقة بين معدل نمو الدارج المحيي الإجمالي ومعدل تردد

- إن العامل المهم والمؤشر في النمو الاقتصادي للدول النفعية، هو العوائد الإنتاجية للأربطة-
Barro and Sala-i-Martin, 2004)

عَنْهُمْ أَكْلَاهُمْ وَأَنْتَ تَرْجِعُهُمْ إِلَيْهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ مَا يَصِفُونَ
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ بِغَايَةِ الْأَيَّامِ يَرَهُ
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ بِأَدْنَى الْأَيَّامِ
لَا يَرَهُ
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ بِأَدْنَى الْأَيَّامِ
لَا يَرَهُ

- أبرز كثيرون من الدراسات التطبيقية، (الخطيب، ٢٠١٠)، (Keller and Nabli, 2002)، (Makdisi *et al.*, 2002) على النمو الاقتصادي، سيتم الاقتصاد ولدراسة آثر التنويع على رأس المال.

الراوحة التي تعمد في بلدانها، في الإنتاجية تتلقى تعليمها في بلدانها، في تأخذ الإنتاج الموسعة الشكل الآتي:

$$Y = f(L, K, P)$$

{2}

وبتحول الصيغة العامة

$$Y = f(L, K, P)$$

{2}

المعددة الضريبية (multiplicative)

عملی و صنعتی پستی

تقدير الشذوذ الفياسي وتحليله

تقديره
المليلادية طفرة نفعية واضحة، فيعد
حرب أكتوبر، وحضر تضليل النصف إلى
نتائج

أثر طردي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي وقد أخذت أسعار

$$\ln Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln L_t$$

رسوف يتم الأعداد على ضرب
الربعات الصغرى لتقدير معلمات النموذج
القياسية المقترن، وذلك لأن متغيرات
النموذج هي إما يشكل نسب أو معدلات
نمو، ومن المتوقع أن تكون هذه المتغيرات

- لـ، العمل: يعد العمل من هم مددحات العمية الإنتاجية، ومن ثم فهو من يناسب العمال.

$$\dot{Y} = \alpha_0 + \alpha_1 L + \alpha_2 K + \alpha_3 P \quad \{5\}$$

العام، حيث يعد معدل النمو بمثابة الفرق ساكنة في مستواها من الاتجاه العام، حيث تراوح بين ٣٠٪ و٤٪، غير عادية تراوحت بين ١٧٪ و٢٠٪، غير عادية تراوحت بين ٣٠٪ و٤٪، طريقة المربعات الصغرى العادلية. ومن ثم عادت تلك المعدلات للانخفاض بعد علم ١٩٧٤ لتبلغ مستوياتها العادلية. معظم المتغيرات الاقتصادية تكون عادة طريقة المربعات الصغرى العادلية. ومن ثم عادت تلك المعدلات لمعدلات نمو المعروفة أن السلسل الزمنية لمعدلات نمو ساكنة في مستواها لتتحيزها من الاتجاه العام، حيث يعد معدل النمو بمثابة الفرق

الاول للتغير منسوباً إلى قيمته في الفرة الفعلية.

الناتجة عن الاستثمار والاستخراج

K، مخزون رأس المال: يرتبط مستوي الإنتاج بمخزون رأس المال حسب

$$\begin{aligned}\dot{Y}_i &= a_0 + a_1 L_i + a_2 K_i + a_3 P_i \\ &+ a_4 Herf_i + a_5 Dum + e_i \quad \{7\}\end{aligned}$$

التنمية الاقتصادية تستمثل في

انخفاض مؤشرات التوزيع الاقتصادي،
التحق بـ(الستينيات) والبعض
وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٩٥٠-١٩٦٠.

الخطوة الخامسة: عادة يستخدم طريقة الحجر الدائم (*Perennial Inventory Method*) لبيان المقدار المدوع من المخزون، حيث يتم إضافة كل شحنة جديدة إلى المقدار المدوع السابق، مما يعطي مقداراً ملحوظاً أعلى من المقدار الفعلي.

ويتضح أن نتائج اختبارات جمبلاي ينبع منها تأثير مماثل على المؤشرات المؤدية إلى التصنيف الاقتصادي.

يُسَاوِي **مَهْمَلَة** **الْمُنْتَهَى** **عَنْ** **مَخْرُوفِينَ** **رَأْسِ** **الْمَالِ**

متغيرات النماذج قد رفضت فرضية العد الممثلة بمعامل هيرفيندال (H_r) أو

إلى مقدار الاستثمار مقسوماً على

مخصوصاً في درجات الحرارة المنخفضة.

جدول ٢ نتائج تقيير النماذج القياسية

| | النموذج ٧ | النموذج ٦ |
|--|--------------------------|--------------------------|
| α_0 | 0.040590 (2.570173) | 0.134402 (2.676697) |
| K | 0.450186 (5.179551) | 0.418516 (4.953963) |
| L | 0.004268 (0.040756) | 0.007008 (0.068107) |
| P | 0.089115 (4.881703) | 0.088277 (4.908185) |
| $Herf$ | -0.188871 (-2.297381) | |
| $Gini$ | | -0.239977 (-2.541288) |
| Dum | 0.2089155 (7.663547) | 0.218893 (7.637790) |
| Diagnostic Tests | | |
| R^2 | 0.912195 | 0.914890 |
| \bar{R}^2 | 0.898476 | 0.901591 |
| DW | 1.622926 | 1.654869 |
| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (1) | 0.904252 (0.341644) | 0.718291 (0.357819) |
| Normality Chi-Square | 0.387493 | 0.718291 |
| White Heteroskedasticity | (0.893867) | (0.698273) |
| Test: Chi-Square | 17.47567 (0.041768) | 18.91754 (0.025903) |

| اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النماذج | ADF test | PP t |
|---|----------|-------|
| رقم تمثل قيم α في اختبارات جذر الوحدة وتحتها الاحد | -2.0498 | -2.17 |
| 0.0401 | 0.03 | 0.03 |
| -4.1855 | -3.85 | -3.85 |
| 0.0027 | 0.00 | 0.00 |
| -5.01913 | -5.18 | -5.18 |
| 0.0002 | 0.00 | 0.00 |
| -5.2469 | -5.24 | -5.24 |
| 0.0000 | 0.00 | 0.00 |
| -2.1542 | -2.47 | -2.47 |
| 0.0135 | 0.014 | 0.014 |
| -2.5022 | -2.32 | -2.32 |
| 0.0137 | 0.021 | 0.021 |

| | | |
|--|------------------------|------------------------|
| R^2 | 0.912195 | 0.914890 |
| \bar{R}^2 | 0.898476 | 0.901591 |
| DW | 1.629926 | 1.654869 |
| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (1) | 0.904252 (0.341644) | 0.718291 (0.357819) |
| Normality Chi-Square | 0.387493 (0.823867) | 0.718291 (0.698273) |
| White Heteroskedasticity Test: Chi-Square | 17.47567 (0.041768) | 18.91754 (0.025903) |

| | | | |
|---|---|---|---|
| <p>ويخلص الجدول (٤) نتائج تقييم النماذج المقترنة لدراسةثر التنشئ الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي في المملكة.</p> | <p>ويتضمن من نتائج تقييم النماذج المقترنة المخصصة في الجدول (٤)، أنها قد جنحت اتجاهات المعروبة الإحصائية جنجمياً بمستوى دلالة .٥٪ وقد لدى إدراج معمول المتغير الصورى وسعر برميل النفط إلى صنفوفة معاملات الانحدار البسيطة بين متغيرات التقسirية فتبين أنها مختلفة جوهرياً عن الصغر، كما أجريت الانحدارات المساعدة لكل من المتغيرات التقسirية على بقية المتغيرات والتضييغ انخفاض</p> | <p>الخطي المتعدد بعدة طرق، فتبين أن معاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرات التقسirية ضعيفة وتنحصر بين (.٩٠، .٠٩)، ومن ثم تم حساب محددة (.٤٥٠). ومن ثم تم حساب محددة (.٠٩٠)، مما يبيّن حدود الخطأ.</p> | <p>تطبيق اختبار (White) إلى رفض فرضية اختلاف التباين، كما بين اختباراً ديرين - وتسنن وبرتوش جودفري عيّب الارتباط التسلسلي بين حدود الخطأ.</p> |
|---|---|---|---|

متحف المخطوطات والآثار - جامعة دمشق

الاقتصادي - منتدى

٣ - سعر الندى

٣ - سعر الملح
يسعر الملح تأثيراً موجباً ومعنوياً، ويتحسن من تناول العذير العيسوي
مسعر الملح تأثيراً موجباً ومعنوياً، ويتحسن من تناول العذير العيسوي

الابتدائي للفرد، ومعدل ارتياض المدارس الثانوية، والاستثمار، والنمو السكاني، والافتتاح الاقتصادي، وبنسية المصادرات من قطاع الصناعة التحويلية إلى مجموعة والافتتاح الاقتصادي، وبنسية المصادرات من قطاع الصناعة التحويلية إلى مجموعة من المصادرات، ومؤشرات التوزع الاقتصادي، وقد أبرز الثنائي من النماذج الثلاثية المقترنة إشارة جبرية سلبية ومعنوية لمعاملات اندثار مؤشرات التنمية مع معدل نمو المؤشرات التي تشير عكسياً ومحظوظ على معدل النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي الاقتصادي. فمعاملات الانحدار للمؤشرات السعودية. فمعاملات الانحدار للمؤشرات التي تشير عكسياً ومحظوظ على معدل النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي الاقتصادي. فمعاملات الانحدار للمؤشرات التي تشير عكسياً ومحظوظ على معدل النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي الاقتصادي.

الابتدائي للفرد، ومعدل ارتياض المدارس الثانوية، والاستثمار، والنمو السكاني، والافتتاح الاقتصادي، وبنسية الصادرات من قطاع الصناعة التحويلية إلى مجموعة وسائل النقل، وإنشاد مؤشرات التنويع الاقتصادي، ومؤشرات التوزع الشاملة المقترنة وقد أبرز شأن من النماذج الثلاثية المقترنة إشارة جبرية سالبة ومعنوية لمعاملات إنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بكل من معامل هيرفندال، أو مؤشر جبني، والسعودي. فمعاملات الانحدار لمؤشرات التنويع الاقتصادي تسلوبي: (-١٨٩، ٠) لمؤشر لمعامل هيرفندال، و(-٣٤، ٢٤) لمؤشر جبني، وجميعها سالبة ومعنوية إحصائياً بمستوى دلالة .٥٪

العملية - ٢

يمكن القول أن كل تناقص في معامل هيوند بنسبة ١٪ سؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بحيرة ممثلة لما تم الحصول عليه في هذه الدراسة.

بيت نتائج الدراسة أن اقتصاد المملكة قد حقق خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ بعض أهدافه في تنمية القاعدة الاقتصادية. فقد انخفضت نسبة إسهام نشاط التعدين والتجهيز - الذي يضمن استخراج النفط الخام - في الناتج المحلي الإجمالي من (٥٩٪) عام ١٩٧٠ إلى (٣٧٪) عام ٢٠٠٨، بعد انخفاضه إلى (٣١٪) متوسط قدره (٣٪-٣٪) في سنته.

الآن، تختلف النمو الاقتصادي في القطاع

أجمالي العماله لو تأثير غير معنوي على النمو الاقتصادي، وبالطبع لا تعني هذه النتيجة بأن العمل ليس بذاته إلا جزء من النمو الاقتصادي في مستوى النمو الاقتصادي وهذه الفجوة غير النفعي، ولكن تعزى هذه سببياتي إلى تغير في الناتج المحلي السعر الحقيقي لمزيد النفط بنسبة ١٪، والإجمالي غير النفطي بنسبة ٠٨٩٪، ومن الطبيعي أن ضعف هذه المرورية تأجمم من أحد الأسعار الحقيقة لبرميل النفط الواحد في المملكة التي يعتريها هامش كبير من عدم الصدق، فهذه البيانات هي إسقاطات تقريبية للنتيجة إلى طبيعة بيانات العمالة في المملكة التي يعتريها هامش كبير من عدم الصدق، وتحتاج إلى تقييم، إضافة إلى أكثر من كونها تقديرات دقيقة، لأن هذه البيانات تمثل قوة العمل المؤلفة من المشغلين والمعطلين من كل من العماله المهاجرة والوفدة، وتتجدر الإشارة إلى أن متغير قوة العمل لا يأخذ في الاعتبار وليس أسعاده الجارية.

٤ - المتغير الصوري

غير النطفي، كذلك نسبية إسهام قطاع الزيت في الناتج المحلي الإجمالي من (٤٦٪) عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٪ عام ٢٠٠٨ بمعدل تناقص متزايد قدره (-١٪/.) مما قيمة معامل هيرفيزدال فانخفضت من (٥٣٪) عام ١٩٧٠ إلى (١١٪) عام ٢٠٠٨.

المراجع

- تفقدتها، ويدعم ذلك ارتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية التي بلغت ٩٩,٧٪ عام ١٩٩٠، ومن ثم فإن ما استهدفته خطط نزيل المابدين عبد الله بري ٢٠٣، التقرير المتتحقق في الاقتصاد السعودي، مجلة الإدارة العامة، المجلد ٤٦، العدد ٢.
- وهو ما يدل على ارتفاع درجة التوريد في الاقتصاد السعودي.
- وعلى الرغم من أن الخفاض مؤشر التوريد الاقتصادي - أي زيادة التوريد الاقتصادي - يرتبط طرداً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تبيّن تأثير الإيرادات النفطية على قياس مؤشرات الإيرادات الاقتصادية على لنقاط: حالة الاقتصاد في البلدان المنتجة للنفط: حالة هيئية الأمم المتحدة، ١٩٠٠، المتذوّع الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتقرير السنوي للبنادق العربي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٠، والأربعون.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، ٢٠١٠، التقرير السنوي.
- الخلبي العربي (مجلس التعاون الخليجي).
- مدروج عوض الخطيب، ٢٠١، الإنذاجية ووزارة التخطيط، ١٩٧٥، خطة التنمية الكلية لعامل الإنتاج في القطاع غير أولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٨، وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٩٩٩، منجزات خبطه التنمية، حقائق وأرقام، الإصدار الخامس والعشرون (١٩٧٠-٢٠٠٨).
- لذلك فإن توريد القاعدة الاقتصادية المعتمد على إسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، لإبد أن يواكب تحقيق أهداف أخرى؛ كتقسيم نسبة الإدارية، المجلد ٢، العدد ٣: ١٩٩٩ - ٢٠٠٨.
- زيادة درجة التوريد، صاحبها ارتفاع معدلات النمو في القطاع غير النفطي، بمعنى أن زيادة درجة التوريد الاقتصادي لم تشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي، بل على العكس تماماً وقد حفز توريد القاعدة الاقتصادية معدلات النمو في هذا القطاع.
- وعلى الرغم من ذلك، فإن ارتفاع درجة توريد القاعدة الاقتصادية الذي تم تمسه عبر تحويل بنية وتركيب الناتج المحلي الإجمالي لا تبرز جميـع خفايا استمرار الاقتصاد السعودي على النفقـ، حيث ما زالت نسبة الإيرادات النفطية إلى مجموع الإيرادات الحكومية الفعلية مرتفعة، إذ بلغت حوالي ٨٩,٧٪ عام ٢٠٠٨، ٨٩,٣٪ عام ١٩٩٧، ٨٨,٣٪ عام ١٩٩٦، ٨٨,٠٪ عام ١٩٩٥، وبنسبة متoscلة تساوي ٨٨,٠٪، وهو ما يدل على استمرار اعتماد موارنة الدولة على الإيرادات النفطية لتمويل الإيرادات الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، Economics Letters, Taylor and Francis Journals, 7(9), 559-62.
- Balassa:1985, "Export policy choices, and Growth and Economic Growth in Developing Countries After the 1973 Oil Shock", Journal of Development Economics, 18: 23-35.
- Acemoglu, Daron & Zilibotti, Fabrizio, 1999, "Information Accumulation in Development", Journal of Economic Growth, Springer, vol. 4(1): 5-38, March.
- Barro, R.J., and Sala-i-Martin, X. 2004. "Economic Growth". MIT Press, Boston, MA.
- Ben Hammouda Hakim, Karingi Stephen, Angelica Nuguna and Sadni Jallab Minetaha, 2000 "Growth Productiv-
- Al-Marhubi, Fahim, 2000. "Export Di- versification and Growth in Em-
- كلمة شكر: يشكر الباحث مركز البحوث بكلية إدارة الأعمال

- Krueger, A. 1990. "Asian Trade and Growth Lessons". AEA Papers and Proceeding. 80: 108-112.
- Lee, W. 1997. "Characterizing Exposure Disease Association in Human Population Using the Lorenz curve and Gini index Statistics in Medicine, 16: 729-739.
- Makdisi, S., Fattah, Z. and Liman, I. 2002. *Determinants of Growth in the MENA Countries*. Arab Planning Institute, Working Paper, No. 39 ref. 0301.
- Maldonado, A., Ocon, R.P.; Herrera, A. 2007. "Depression and Cognition: New Insights from the Lorenz Curve and Gini index". *International Journal of Clinic and Health Psychology*, 7(1): 21-39.
- Nehru, V. and Dhareshwar, A. 1993. A New Database on Physical Capital Stock: Sources, Methodology and Results. *Rivista de Análisis Económico*, 8 (1): 37-59.
- Ram. R. 1987. "Export and Economic Growth in Developing Countries. Evidence from Time- Series and Cross-Section Data". *Economic Development and Cultural Change*. 36: 51-72.
- Ramcharan, R. 2005. "How Big are the Benefits of Economic Diversifications? Evidence from Earthquakes". IMF Working Paper No: 05/048.
- Ramcharan, R. 2006. "Does Economic Diversification Lead to Financial Development Report".
- Krueger, A. 1990. "Asian Trade and Growth Lessons". AEA Papers and Proceeding. 80: 108-112.
- Lee, W. 1997. "Characterizing Exposure Disease Association in Human Population Using the Lorenz curve and Gini index Statistics in Medicine, 16: 729-739.
- Makdisi, S., Fattah, Z. and Liman, I. 2002. *Determinants of Growth in the MENA Countries*. Arab Planning Institute, Working Paper, No. 39 ref. 0301.
- Maldonado, A., Ocon, R.P.; Herrera, A. 2007. "Depression and Cognition: New Insights from the Lorenz Curve and Gini index". *International Journal of Clinic and Health Psychology*, 7(1): 21-39.
- Sala-i-Martin, X. and Subramanian, A. 2003. "Addressing the Natural Resource Curse: an Illustration from Nigeria". IMF Working Paper, 03: 139.
- Shediac and al, 2008. "Economic Diversification, The Road to Sustainable Development". www.boozallen.com/publications/article/39492424.
- Solow, R. 1956. "A contribution to the Theory of Economic Growth". *Quarterly Journal of Economics*, 70 (February): 65-94.
- Solow, R. 1957. "Technical Change and Aggregate Production Function, Review of Economics and Statistics", 39: 312-320.
- Dawie.D.1990. "A New Look at the Effect of Export Instability on the Investment and Growth". *World Development*, 24:1905-14.
- Dornbusch, R., Fisher, S., Samuelson, P. 1977. "Comparative Advantage, Trade and Payments in a Ricardian Model with a Continuum of Goods". *American Economic Review*, 67(5): 823-39.
- Taylor.W. 1981. "Growth and Export Expansion in Developing Countries". *Journal of Development Economics*, 9: 121-130.
- World Bank. 2008. "The Road not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa. MENA Development Report".
- Journal of Productivity Analysis, 33(2): 125-146.
- Romer, P, 1986. "Increasing Returns and Long-Run Growth. *Journal of Political Economy*, 94 (5):1002-1037.
- Romer, P. 1990. "Endogenous Technological Change". *The Journal of Political Economy*, Vol. 98, No. 5, Part 2.
- Chow.1987. "Causality Between Export and Industrial Development". *Journal of Development Economics*, 26: 55-63.
- Coury, T and Dave, Ch. 2009. "Oil, Labor Markets, and Economic Diversification in the GCC: An Empirical Assessment". Dubai School of Government. Department of Economics. Clemson University. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/17747/
- Dornbusch, R., Fisher, S., Samuelson, P. 1977. "Comparative Advantage, Trade and Payments in a Ricardian Model with a Continuum of Goods". *American Economic Review*, 67(5): 823-39.
- Economic and Social Commission for Western Asia. 2001. "Expert Meeting on Economic Diversification in the Arab World". Beirut.
- Keller, J. and Nabli, M. 2002. *The Macroeconomics of Labor Market Outcomes in MENA over 1990s*. World Bank, Working Paper, No 71.
- Feenstra, R.C., Madani, D., Yang, T.H., Liang, C.Y., 1999 "Testing Endogeneous Growth in South Korea and Taiwan", *Journal of Development Economics*, 60: 317-341.
- Harberger, A. 1978. Perspectives on Capital and Technology in Less Developed Countries, In. M. Aratás and Nobay (eds.). *Contemporary Economic Analysis*. London.Croom Helm, 69-151.
- Heiko Hesse. 2008. "Export Diversification and Economic Growth", Working Paper No. 21,The International Bank for Reconstruction and Development..
- Herzer, D. and Nowak-Lehmann, F.2002. "Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile". http://www.econstor.eu/bitstream/10419/19840/1/Herzer.pdf]
- Karen, W.I. 1985. "Saudi Arabian Economic Diversification Plan". A Doctoral Thesis. University of Oregon.USA.
- Keir Eldine, H. 2001. "Economic Diversification, the Case of Egypt 1970-2000". Economic and Social Commission for Western Asia. Expert Meeting on Economic Diversification in the Arab World. Beirut.
- Kmenta, J.1986. "Elements of Econometrics", Macmillan.
- Koren, M. and Tenreyro,S. 2007. "Volatility and Development". *Quarterly Journal of Economics*, 122(1): 243-287.

المجلة العربية للمعلوم الإدارية

مقدمة الخطيب

تابع / ملحوظ

جدول ١
بيانات الدراسة ونتائجها

| الإيرادات الناتج النظري/ الناتج الإجمالي | سعر السلع الإجمالية باليارات الدولار | الإيرادات الناتج المحلي قوه العمل المدرب باليارات باليارات الدولار | سعر السلع الإجمالية باليارات باليارات الدولار | الإيرادات الناتج المحلي قوه العمل المدرب باليارات باليارات الدولار |
|--|--|---|--|---|
| ٠.٣٥٤ | ٠.٥٦٥ | ٠.١٨٢ | ٠.٥٢٩ | ٢.٦١ |
| ٠.٣٣٠ | ٠.٧٠٨ | ٠.١٦٦ | ٠.٥١٧ | ٣.٦٨ |
| ٠.٣٣٦ | ٠.٨٣١ | ٠.١٧ | ٠.٥٢١ | ٥.٥٣ |
| ٠.٣٢١ | ٠.٨٥٦ | ٠.١٦١ | ٠.٥١٦ | ٤.٦٢ |
| ٠.٢٩٧ | ٠.٧٨٠ | ٠.١٤٨ | ٠.٥٠٢ | ٤.٧٩ |
| ٠.٣٢٣ | ٠.٧٨٨ | ٠.١٦١ | ٠.٥١٥ | ٥.٣٥ |
| ٠.٣٢٧ | ٠.٨٤١ | ٠.١٦١ | ٠.٥١٣ | ٦.٥٤ |
| ٠.٣٣٠ | ٠.٨٩٤ | ٠.١٦١ | ٠.٥١٣ | ٩.٣١ |
| ٠.٣١٧ | ٠.٨٩٧ | ٠.١٥٢ | ٠.٥٠٣ | ١١.١ |
| ٠.٢٩٩ | ٠.٨٧٥ | ٠.١٤٦ | ٠.٤٩٦ | ١٢.٢٤ |
| ٠.٢٩٩ | ٠.٨٩٣ | ٠.١٤٦ | ٠.٤٩٤ | ١٦.٣١ |

ميسنة النقد العربي السعودي (٢٠٠٨): المقدير الخامس والأربعين ص: ٣٢٠.

ملحق
جدول ١
بيانات الدراسة ونتائجها

| الإيرادات الناتج النظري/ الناتج الإجمالي | سعر السلع الإجمالية باليارات الدولار | الإيرادات الناتج المحلي قوه العمل المدرب باليارات باليارات الدولار | سعر السلع الإجمالية باليارات باليارات الدولار | الإيرادات الناتج المحلي قوه العمل المدرب باليارات باليارات الدولار |
|--|--|---|--|---|
| ٠.٦٤٤ | ٠.٨٩٧ | ٠.٥٣ | ٠.٩١٢ | ١.٣ |
| ٠.٦٦٢ | ٠.٨٧١ | ٠.٥٤٢ | ٠.٨٨٥ | ١.٥٧ |
| ٠.٦٧٠ | ٠.٨٧٧ | ٠.٥٤٣ | ٠.٨٥٣ | ١.٧٣ |
| ٠.٦٦٧ | ٠.٩٤٢ | ٠.٥٣٥ | ٠.٨٢٣ | ٢.٢٨ |
| ٠.٥٨٧ | ٠.٩٤١ | ٠.٤٣٤ | ٠.٧٣٤ | ٧.٢٧ |
| ٠.٤٦٤ | ٠.٩٠٤ | ٠.٣ | ٠.٦١٥ | ٧.١٨ |
| ٠.٥٠٨ | ٠.٨٩١ | ٠.٣٣٨ | ٠.٦٣٤ | ٧.١١ |
| ٠.٥٠٦ | ٠.٨٧٣ | ٠.٣٣٥ | ٠.٦٢٩ | ٧.٥ |
| ٠.٤٦٦ | ٠.٨٧٣ | ٠.٢٩٤ | ٠.٦٠٧ | ٦.٧٣ |
| ٠.٤٦٦ | ٠.٨٧٣ | ٠.٣١٢ | ٠.٦١٧ | ٨.٣٧ |
| ٠.٤٧٦ | ٠.٩١٧ | ٠.٣٠٤ | ٠.٦١٦ | ١٢.٤ |
| ٠.٤٥١ | ٠.٨٩٣ | ٠.٢٨ | ٠.٦٠٢ | ١٣.٤٤ |
| ٠.٣٤٨ | ٠.٧٥٦ | ٠.٢٠٢ | ٠.٥٥٥ | ١١.٥٨ |
| ٠.٢٧٩ | ٠.٧٠٣ | ٠.١٦٨ | ٠.٥٢٤ | ٩.٩٨ |
| ٠.٢٦٢ | ٠.٧٠٨ | ٠.١٥٧ | ٠.٥١٥ | ٩.٢٩ |
| ٠.٢٢٦ | ٠.٦٦٢ | ٠.١٣٦ | ٠.٤٧٧ | ٨.٧٦ |
| ٠.٣٠٦ | ٠.٥٥٥ | ٠.١٥٧ | ٠.٥١٧ | ٤.٢٦ |
| ٠.٢٨١ | ٠.٦٤٩ | ٠.١٤٦ | ٠.٥٠٢ | ٥.٢ |
| ٠.٣١٥ | ٠.٥٧٢ | ٠.١٥٦ | ٠.٥٠٣ | ٣.٩١ |
| ٠.٣٠٦ | ٠.٦٦٢ | ٠.١٥٥ | ٠.٥٠٦ | ٤.٥٣ |
| ٠.٣٥١ | ٠.٧٧٨ | ٠.١٨ | ٠.٥٣ | ٥.٥٤ |
| ٠.٣٩٤ | ٠.٧٧٨ | ٠.٢١٥ | ٠.٥٥٦ | ٤.٤٤ |
| ٠.٣٨٧ | ٠.٧٥٩ | ٠.٢٠٩ | ٠.٥٤٧ | ٤.٤٤ |
| ٠.٣٧٥ | ٠.٧٤٩ | ٠.١٩٧ | ٠.٥٣٦ | ٣.٧٨ |
| ٠.٣٧٤ | ٠.٧٤٠ | ٠.١٩٦ | ٠.٥٣٧ | ٣.٦٣ |
| ٠.٣٧١ | ٠.٧٢٢ | ٠.١٩٧ | ٠.٥٤٢ | ٣.٨٥ |
| ٠.٣٦٨ | ٠.٧٥٩ | ٠.١٩ | ٠.٥٣٥ | ٤.٤٨ |

* تقديرات الدراسة

مددوح عوض الخطيب (دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس التاسعة، ١٩٧٤)، يعمل حالياً أستاذًا في قسم الاقتصاد بكلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود بالرياض، له عدد من الكتب الجامعية والبحث الأكاديمية بالعربية والفرنسية وإنجليزية، في مجالات الرياضيات، والاقتصاد الفيزيائي، والاقتصاد الرياضي، والإحصاء السكاني، والتحليل والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

ABSTRACT

THE IMPACT OF ECONOMIC DIVERSIFICATION ON THE NON-OIL SAUDI ECONOMY GROWTH

MAMDOUH A. AL-KHATIB

King Saud University

This study aims to analyze the impact of economic diversification on the growth of the non-oil Saudi economic sector during the period of 1970-2008. Based on the distribution of the GDP by type of economic activities, the study estimates two diversification indicators: Gini index and Herfindal-Hirshman coefficient. The decrease of the diversification indicators over the studied period proves that the Saudi economy has become more diversified. The annual growth rates of Herfindal-Hirshman coefficient and Gini index are estimated at (-2.987%), and (-1.147%), respectively. Based on an extended new classical economic production function, an econometric model is formulated to study the relationship between economic growth of the non-oil Saudi economic sector and the diversification indicators. The economic growth which was considered as a dependent variable was explained by the growth rate of three variables: labor force, capital stock, and real oil price. The diversification indicator and a dummy variable are added to explain the growth rate. The econometric results, estimated by OLS, prove a negative relationship between non-oil economic growth and economic diversification indicators, meaning that the increase of diversification degree (decreasing the diversification indicators) has a positive impact on the non-oil economic growth. As the economic diversification increased during the period of 1970-2008 in the Saudi economy, the oil sector still has a very significant weight in the public revenues and the export receipts. If the Saudi economy succeeds to diversify its production, the government revenues and export receipts require serious efforts to be more diversified. The Saudi economy has to enhance other economic activities like agriculture, manufacturing, petrochemicals and tourism to increase the diversification degree and to reduce the weight of oil in the government revenues and exportation returns.